بين تصريحات معين ووثائق العيسي..

من يقف وراء أزمة مشتقات النفط بعدن؟

لماذا تبادل معين والعيسي التهم؟

- كيف سبب قرار "تحرير بيع المشتقات" انقساما داخل الشرعية؟
- السقلدي لـ"الأمناء": أسباب الأزمة هو صراع وتنافس على (البزنس)

"الأمناء" تقرير خاص:

كادت الحركة أن تتوقف في العاصمة الجنوبية عدن بعد أزمة المشتقات الأخيرة، وعلى إثرها أوصدت المحطات أبوابها وعادت أسواق السوق السوداء مجددًا بعد اختفائها من المدينة عدة أشهر، وتجاوزت قيمة الدبة البترول ٢٠ لتر قرابة ٣٠ دولار، وما تزال آثار الأزمة حتى اليوم تعصف في العاصمة عدن، حيث بادر بعض مالكي المحطات النفطية في شراء نفط من حضرموت ومأرب وتم بيع الدبة بـ ٩ ألف ريال، غير أن الحصول عليها صعب المنال وعبر طوابير طويلة، ورغم مرور قرابة أسبوع على الأزمة لم يعرف المواطن في عدن أسبابها، أو من يقف وراءها.

اتهام متبادل

يتبادل رئيس الحكومة الدكتور معين عبدالملك ورجل الأعمال أحمد العيسي الاتهامات فيما بينهما منذ أشهر بعد مساعي الأول لكسر احتكار عمليات استيراد النفط، إلا أنه لم ينجح حتى الآن لأسباب عديدة، وهو ما فاقم من الأزمة الحادة للوقود التي تشهدها عدن منذ أيام.

واتهم رجل الأعمال ومستشار الرئيس اليمني أحمد صالح العيسي، رئيس الحكومة معين عبدالملك بعرقلة دخول سفينة تحمل على متنها شحنات من مادة البنزين إلى شركة مصافي عدن، حيث أفاد مكتب العيسي بسعي رئيس الحكومة لعرقلة دخول شحنات وقود للعيسي إلى مصافي عدن، وتظهر إحدى الوثائق توجيهات مباشرة من معين لوزير النفط بمصادرة أي شحنة من الوقود لمصافي عدن وتحويلها مباشرة لشركة النفط لبيعها وتحويل إيراداتها للبنك المركزي بعدن.

وبيّن العيسي في تعقيبه بأن الشحنة تم تأخيرها لمدة أسبوع كامل بسبب الجمارك، حيث طلب معين دفع الجمارك (كاش).

واسترسل: "وبعد أسبوع (أمس الأول) بالضبط وافقوا على قبول الشيك وكانت الباخرة على وشك الدخول لكن فوجئنا بتعليمات من معين إلى مصافي عدن بمصادرة الشحنة وتسليمها لشركة النفط فرع عدن، يعني تأميم حقوق الناس".

وبحسب الوثيقة فقد وجه وزير النفط ببيع أي شحنات من البنزين أو الديزل تصل لمصافي عدن لشركة النفط وتوزيعها فورًا للسوق المحلية منعًا لخلق سوق سوداء في المدينة، وهو الأمر الذي يراه العيسي بأنه مصادرة لحقوق شركاته.

ومنذ ما بعد حرب ٢٠١٥م تحولت مصافي عدن من شركة وطنية لتكرير النفط إلى مستودعات وخزانات فقط لشركات نفطية جميعها مملوكة لرجل الأعمال العيسي الذي يحتكر عمليات استيراد النفط من الخارج بأسطول من السفن الخاصة التابعة له.

خلافات معقدة

ويرى مراقبون بأن تركيز دولة رئيس الوزراء على هذه الملفات الهامة قد يوقعه أمام خلافات معقدة مع هوامير الفساد، خصوصا أولئك الذين يتدثرون بغطاء الشرعية ويملكون مناصب رفيعة، خصوصا وأن الأمر بدا يمس مصالحهم بشكل مباشر، وخصوصا في قرار تحرير بيع المشتقات النفطية التي ظلت احتكارها على أحمد صالح العيسي، الأمر الذي تسبب في حدوث حالة من الانقسام داخل الرئاسة اليمنية في السعودية.

وصرح دولة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك في مقابلة تلفزيونية لقناة الإخبارية السعودية حول موضوع الجمارك والضرائب بالقول: "رتبنا آليات لعودة الجمارك على المشتقات النفطية، وهي منذ أربع سنين لا تُدفَع، بدأناها من أغسطس والآن الإيرادات حوالي ٣٠ مليار ريال يمني، منها حوالي ١٦ مليار ريال من عدن فقط. في الحديدة سلطنا الضوء على الإيرادات هناك لدفع رواتب المدنيين في المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين، كل هذه الإجراءات ساعدت لكن ما زلنا نحتاج إلى إجراءات حقيقية، ما تزال بعض المنافذ خارج سيطرة الدولة، بعض الأمور الآن تُراجَع مع نيابة الأموال العامة. فور عودتي إلى عدن تم التواصل مع كل هذه الجهات للضغط في هذه الملفات، لأنه لا بد من سياسة حساب وعقاب حتى يتم ضبط هذه الأمور. موضوع المشتقات النفطية سيتوفر للسوق بسعر جيد لنقدر دفع الجمارك والضرائب ولا يدفعها المواطن، كانت هذه الأرباح تذهب إلى جيوب وأماكن خارج حسابات الدولة، الآن بالإمكان بقاء الأسعار كما هي، وتُحصَّل عائدات كبيرة للدولة لم تكن تُحصَّل، تفعيل عدد من المؤسسات مثل المصافي وشركة النفط وغيرها".

وهذا ما أكده الصحفي صلاح السقلدي حيث صرح لـ"الأمناء" بالقول: "إن أسباب هذه الأزمة في ذات الأسباب التي نراها كل مرة صراع على البزنس والتنافس عليه، وإن تم تلبيسها بثياب مزركشة ومفردات إنسانية ووطنية، ولا نستبعد أن يطير رأس الحكومة بسببها تحت غطاء اتفاق الرياض. وهو الاتفاق الذي لا يروق أصلا لهذه القوى وترى فيه استهدافا لها".

وأضاف: "وتتخذ من الخدمات وسيلة لتقويضها، لكنني أستبعد أن تنجح بذلك كون الاتفاق قد صار نافذا وأخذ شرعيته الداخلية والدولية فضلا عن الإقليمية".

صراع المال والنفوذ

بعيدًا عن أصوات البندقية والمدفعية الذي بات صراعًا ونزاعًا روتينيًا اعتياديًا طبيعيًا ومألوفًا في الساحة والمشهد العسكري، هناك مواجهة منتظرة أصبحت تفوح روائح حضورها وتواجدها في القريب العاجل، أدواتها السلطة والمال والنفوذ.

وظلت الخلافات الحكومية حبيسة أدراج الحكومة منذ سنوات، حيث استفاد تاجر النفط من نفوذه في مكتب الرئيس وصنع لنفسه فرصًا ذهبية لم تخطر على عقل بشر، عمل على إنشاء عدد من شركات استيراد الوقود لاحتكار المناقصات الحكومية وعدم ترك فرصة للمنافسة الشريفة بين الشركات. ويمتلك العيسي عددًا من الشركات التي تحتكر مناقصة المشتقات النفطية منها (عرب جولف، AsA - الأحقاف)، وكلما حاولت الحكومة كسر احتكار العيسي للمشتقات النفطية حاول الضغط على الحكومة بسداد المديونية التي عليها له، معتقدا أن ذلك من أهم الأوراق التي هي بيد العيسي قد تجبر الحكومة على منحه الاستمرارية في استيراد المشتقات النفطية.

ويرى الصحفي صلاح السقلدي بأن: "موضوع الوقود شأنه شأن القطاعات الخدمية الأخرى، فقد ظل منذ بداية هذه الحرب في عين عاصفة الفساد وهوامير، ووجد المواطن نفسه في دوامة العناء والمكابدة، بل إن هذا الفساد الذي تحول إلى مؤسسة وتماهت رموزه بمؤسسات الدولة والأحزاب السياسية قد جعل من الوقود ورقة سياسية بامتياز وفي عدن والمكلا بشكل خاص تستخدم ضد الإرادة السياسية الجنوبية".

وأضاف: " ورغم أن هذه المؤسسات الفاسدة والأحزاب السياسية تتخندق بخندق سياسي واحد إلا أن المصالح الشخصية وحمى الأطماع تفترسهم جميعا، ونجدهم جميعا بين الفينة والأخرى يخوضون جولات من الخلافات والصراعات وتصفية الحسابات، وما هذه الجولة المحتدمة اليوم بين إمبراطور النفط ورئيس الحكومة إلا واحدة منها، وسنرى غيرها كثيرًا بالمستقبل طالما ظل الوضع لا يراوح مكانه من السيطرة والتوغل".

وأشار السقلدي، في ختام حديثه، إلى أن: "هذه الجولة من الصراع قد تودي برؤوس كبيرة ليس من بينهم العيسي، كونه ما زال يحتمي بجدار متين من قوى النفوذ التي ترى فيه حامي مصالحها وعرّاب هذا الوضع المنفلت الذي تتكاثر فيه الطفيليات التي تتغذى على جثة الوطن المتعفنة، أو قل على جثث الضمائر الميتة".